الفترة، أي بعد صدور قرار التقسيم، أن الفلسطينيين لم يعودوا وحدهم أصحاب القرار فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي، وحتى في نضالهم العسكري، وأن ما يجري فعلاً هو مصادرة هذا القرار كلياً لحساب مصالح بعض الدول العربية، خصوصا القوية منها. وتمثّل هذا الامر، فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، بالقرارات التي كانت تصدر عن الجامعة العربية في اجتماعاتها المتلاحقة. وكان من أهم هذه القرارات تلك التي اتخذت في اجتماعات رؤساء الدول العربية التي عقدت في القاهرة بين ٨ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، المذكورة سابقا، والتي نصت على تشكيل جيش من المتطوعين خاضع لسلطة الجامعة العربية. وتلا هذه القرارات قرارات مجلس الجامعة العربية الذي عقد اجتماعاته في القاهرة ما بين ٧ و١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨، المتعلقة باعادة تنظيم القيادة العليا للقوات المحاربة في فلسطين، وبإقرار مبدأ تدخل الجيوش العربية في هذه الحرب. وأخيرا قرارات اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية التي اتخذت في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، المتعلقة بدخول الجيوش العربية النظامية لفلسطين حال انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨.

وهنا، لا بد أن نتساءل، عن موقف الفلسطينيين أنفسهم خلال هذه المرحلة. هل كانوا موافقين على جميع هذه القرارات، أم إنهم كانوا منجرين وراء السياسة العربية رغما عنهم؟.

كانت هنالك تناقضات عديدة بين إدارة الهيئة العربية العليا لفلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني وبين مضمون قرارات الجامعة العربية، خصوصا وانها لم تخصص الدور الملائم للمقاتلين الفلسطينيين في خطة العمل العسكرية التي أقرها رؤساء الأركان العرب فيما بعد. فالمفتي، كان يسعى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لذلك رأى أن الدفاع عن فلسطين قضية تخص سكانها. وكان يرغب في إقامة قوة عسكرية كبيرة من الفلسطينيين، بمساعدة الجامعة العربية ودولها، ولم يمانع في انضمام متطوعين إليها من باقي الدول العربية، شريطة أن يقتصر دورهم على مساعدة سكان فلسطين. ورأى أنه من الطبيعي أن يتسلم هو ورفاقه قيادة الحرب، وإدارة السياسة العربية في فلسطين بصفته وإياهم زعماء البلد والممثلين الوحيدين لسكانها. وانطلاقا من هذا الموقف، تقدمت الهيئة العربية العليا إلى مجلس الجامعة العربية، خلال اجتماعاته التي عقدها في شباط (فبراير) ١٩٤٨، بجملة اقتراحات تنص على تعيين مندوب لعرب فلسطين في القيادة العامة ، للاهتمام بالقضايا السياسية والمدنية للفلسطينيين، وعلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالوضع في فلسطين حال رحيل الجيش البريطاني، أو حتى قبل ذلك، وتسليم مسؤولية إدارة المناطق التي يخليها الجيش إلى لجان قومية محلية. كذلك طلبت الهيئة الحصول على قرض لتمويل نشاط المؤسسات الادارية ودفع تعويضات لمتضرري الحرب. إلا أن ضعف القيادة الفلسطينية، خلال تلك الفترة، حال دون تبدل هذه المقترحات، فقد رفضت جميعها، جملة وتفصيلاً، بحجة أن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى الصعوبات التي كانت تعترض طريق الفلسطينيين، وهي الصعوبات التي أدت إلى انهيار الجبهة العربية في فلسطين خلال الحرب، أمام هجمات